الجزء الثاني

مستقبل القوى الكبرى

obeikan.com

obeikan.com

الفصل السابع

صعود الصين كقوة عالمية

أصول الدولة الصينية:

تعتبر الحضارة الصينية واحدة من أعظم حضارات العالم، وتفتخر الصين بأن إقليمها الأساسي خضع للحكم السياسي قبل أي أمة أخرى في التاريخ. فالدولة الصينية لها أصول مختلفة عن معظم الدول، فنظام حكومة الصين قديم، لكن التاريخ المسجل للحكومات على الأرض بدأت ليس في شرق آسيا ولكن في الشرق الأوسط، الدولة السومرية بجنوب العراق ما بين النهرين حوالي ٣٥٠٠ قبل الميلاد، والدولة المصرية ظهرت في وادي النيل حوالي ٢٨٥٠ قبل الميلاد، وفقط في القرن السادس عشر قبل الميلاد مع تشييد إمبراطورية أسرة (شانج) المعروفة بتكنولوجيا البرونز والعربات التي تجرها الخيول ونضوج نظام الكتابة الصيني، ومن هنا بدأت أصول الدولة الصينية في الظهور. وفي أسرة (زو) ١٤٥٠ - ٢٥٦ ق. م. حيث بدأت الدولة تبدو عليها مظاهر الدولة الواحدة كالعقيدة والملك بعقيدة وحق الحكم بالفضيلة والتراتبية الهيراركية الشديدة والإحساس بأنهم في مركز العالم، وصارت كلها تميز الدولة الصينية حتى اليوم. وفي فترة حكم أسرة (زو) فإن كلا من كونفوشيوس ومينوسيوس زودا الحضارة الصينية بأهم فلسفاتها العامة التي تطورت لما يسمى بالكونفوشيوسية، والتي لديها فضيلة لجمع الحكومة والشعب معا في أخلاق واحدة

كونفوشيوس

جامعة. أسرة QIN 221 ـ ٢٠٦ ق. م. أقامت ديكتاتورية حديدية، الإمبراطور (كين شيهوانج) أقام عاصمته قرب مدينة (إكسيان) وكان حكمه مركزيا، وأنشأ دولة صينية ميكافيلية وعرفت الصين عن طريقة مصطلح الدولة في معناها الغربي، وعكس سياسة كين القاسية لكن الواقعية، جاء رد الفعل في إمبراطورية أسرة الهان ٢٠٢ ق. م. إلى ٢٢٠ بعد الميلاد، حيث تم التوفيق بين الفضيلة والسيف، هي ملكية مطعمة بنهكة الكونفوشيوسية جمعت معا الحياة الزراعية في وسط الصين، مع وجود دين وبيروقراطية قوية استخدمت واستفادت من القناعة الأخلاقية.

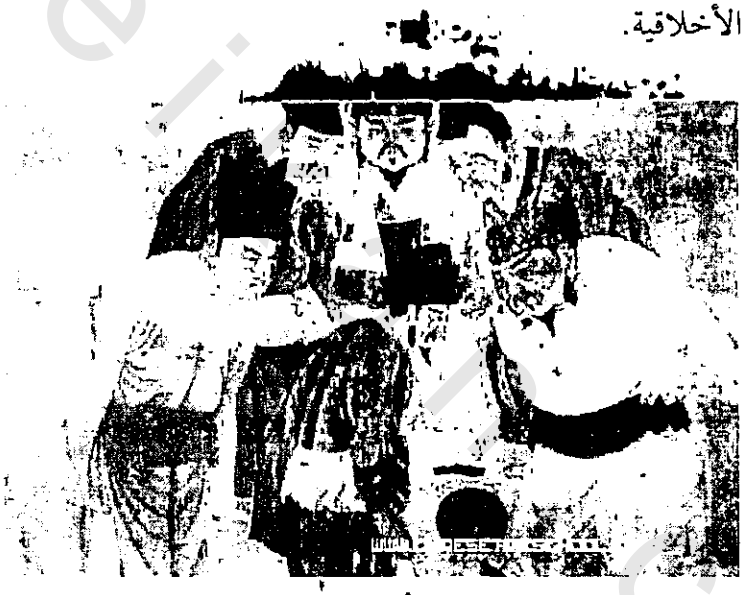

أسرة الهان

ومن هذه الأسرة ظهر (الهان رين) كمصطلح للشخص الصيني العادي، وبعد الهان جاءت فترة فوضى، وفقط مع أسرة (سوي)٥٨١ ـ ٦١٨ بعد الميلاد حيث عادت الوحدة مرة ثانية للصين. وبعد أقل من أربعة عقود ظهرت الأسرة المبهرة أسرة (التانج) ٦١٨ ـ ٩٠٧، حيث أعادت إنشاء الدولة الصينية ببناء قانوني معقد وأعادت العاصمة إلى (إكسيان) التي يقطنها مليونا شخص مما جعل منها أكبر مدن العالم.

وفيما يخص ما وراء الصين وجوارها، فإن أسرة التانج تميزت بالزواج مع غير الصينيين من النبلاء، وهاجمت وغزت وحكمت وسيطرت على كوريا وأجزاء من فارس وفيتنام، ورغم كل ذلك، فإن أسرة التانج تمزقت بعد التمرد الشديد والجماهيري من بعد سنة ٧٥٥ حتى ٧٦٣، وأعقب هذا التمرد توقف السلطة والقوى الاقتصادية والاجتماعية التي انتقلت للأقاليم وأعقب ذلك ثورات الفلاحين المنتشرة في نهاية القرن التاسع مما عجل بانهيار الأسرة. ومثل نهاية أسرة الهان، فإن سقوط أسرة التانج أنتج فترة اضطراب لمدة ستين سنة، ورغم ذلك فإن الإنجازات التاريخية كانت بداية كبرى لدخول عصر الحكم في العالم كله. والدولة بالمفهوم الأوروبي شيء غريب على الصين نظرية وتطبيقا، فالدولة بالنسبة للصين مختلطة بفكرة الحضارة وفكرة جعل جيرانها يتلقون الثقافة الصينية ويتحولون إلى صينيين، وذلك حتى دخول مملكة الصين عصر الملك (لير) في نهاية القرن التاسع عشر. لقد عاش نموذج الحكم الحضاري الصيني، وأثار إعجاب ودهشة الأجانب حكم الإمبراطورة (دواجار) ١٨٣٥ ـ ١٩٠٨، عندما سقطت آخر الأسر الملكية، وصدى ذلك مازال يعقد علاقات الولايات المتحدة مع الصين حتى يومنا هذا[1].

مع نهاية القرن الثامن عشر، وصلت القوى التي تُحطم إمبراطورية كنج في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فقد طرقت الإمبراطوريات الروسية والبريطانية التوسعية الأبواب الصينية. وبدأ البريطانيون يفرضون وجودهم في الهيمالايا، في مدينة كانتون حيث فتحت شركة الهند الشرقية البريطانية مكاتبها في ثمانينيات القرن الثامن عشر، وبشكل مؤقت في بكين نفسها، عندما قاد اللورد ماكارتني إرسالية من الملك جورج الثالث إلى الإمبراطور في عام١٧٩٣. كانت الصادرات الصينية من الحرير، والخزف والشاي إلى غرب أوروبا عن طريق الهند أو العالم الجديد قد ساعدت كانتون على الازدهار في التجارة الدورية التي تنظمها الدولة عن طريق تلك المدينة، لكن الغرب كان يعاني من عدم توازن تجاري حاد، وبدأ تُجاره يجلبون كميات صغيرة من الأفيون من الهند إلى الصين في

أواخر القرن الثامن عشر. بحلول ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وصل استخدام الأفيون إلى نسب وبائية. وفي غضون عقدين أو ثلاثة بدأ النشاط التبشيري البروتستانتي بصورة جدية يُشكل تحديا أيديولوجيا على النظام الكونفوشي. وفي خلال قرن، نهبت قوات أجنبية والصينيون الغزاة المرافقون لها أجزاء من بكين مرتين، المرة الأولى في عام ١٨٦٠ وبعد ذلك في عام ١٩٠٠. وهزمت إمبراطورية كنج في سلسلة من الحروب، وبخاصة حرب أفيون ١٨٣٩ ـ ١٨٤٢، والحرب الإنجليزية ـ الفرنسية ١٨٥٨ ـ ١٨٦٢، والحرب اليابانية ـ الصينية ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥، والإرسالية العسكرية الدولية التي رفعت حصارًا عام ١٩٠٠ على بكين، وقد أُجبرت على توقيع معاهدات بتسليم أجزاء من الأراضي الصينية، ومنح القوى الأجنبية امتيازات خاصة. وعلاوة على ذلك، هزت ثورات الفلاحين الهائلة الإمبراطورية في صميمها: التايبنج، النيان، والانتفاضات الإسلامية الواسعة في جنوب غرب البلاد. وجاء نظام القوى الإقليمية المكون من القوى الخمس عندما تضاءلت قوة إمبراطورية كنج، وعندما تضاءلت هيمنة الأسطول البحري البريطاني على الملاحة في آسيا، بينما فرضت ألمانيا وجودها في كل مكان. وتوسّع روسيا في وسط آسيا وبناؤها للسكك الحديدية العابرة لسيبريا حسن قدرتها على بسط نفوذها في المنطقة، وبحصول الولايات المتحدة على هاواي والفليبين في ١٨٩٨، أصبحت القوى المهيمنة على المحيط الهادي. والأكثر أهمية، فقد أظهر المد التوسعي لليابان، في الانتصارات المذهلة على الصين في ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥، وروسيا في ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ مقدم قوة جديدة في المعادلة. ومع نهاية الحرب الباردة، كانت لكل القوى الرئيسية الخمس علاقات بناءة في الأساس بعضها مع بعض. وحتى ثمانينيات القرن العشرين، كان الترتيب الإقليمي الآسيوي والتنافسات والتحالفات بشكل كبير نتاج التطورات العالمية. فالتنافس الإنجليزي ـ الألماني، والحرب العالمية الأولى، والكساد العظيم، والحرب الباردة السوفيتية الأمريكية، أثرت بشكل كبير على التحالفات الآسيوية. ومع نهاية القرن، تغير الموقف، فقد بدأت آسيا والصين واليابان بشكل خاص تؤثر على

الاهتمامات العالمية والتحالفات والأرصدة. فديناميـة المنطقـة الاقتصادية وقدراتها العسكرية التقنية المتزايدة، تحول النظام الدولي، وتطورات مثل الأداء الاقتصادي لآسيا، وإدارة العملة في الصين وإستراتجيية الأسلحة النووية قد شكلت التوازن العالمي[٢].

تقييم لقدرات الصين المتنامية ونواياها:

في كتاب "صعود الصين"[٣]، يستعرض المؤلفون نمو الصين الاقتصادي القوي، في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وعن ظهورها كقوة كبرى في السياسة الدولية. ويذكر المؤلفون بأنه مع اتساع اقتصادها بدت الصين مهيأة لأن تصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وفي غضون ذلك شرعت الصين في تحديث جيشها وفي تبني موقف دبلوماسي أكثر إيجابية. ونتيجة لذلك، انبرى كثير من المراقبين في الجدل حول النتائج الدولية لصعود الصين، فأخذ البعض يدفع بأن الصين سوف تشكل تهديدا للسلام، والأمن في شرق آسيا، بل ذهب نفر غير قليل من هؤلاء إلى أن حربا باردة جديدة ستنشب بالتأكيد بين بكين وواشنطن، وفي المقابل، يدفع آخرون بأن الصين القوية ستكون مسالمة ولن تشكل خطرا على الأمن الدولي. ويتفق الطرفان مع ذلك على أن الصين لا يمكن تجاهلها، ولكن في الوقت نفسه، تحذر من أن الصين قد تصبح قوة مزعجة، وهو ما يؤكد ضرورة التخطيط السياسي المتأني في التعامل معها.

يوضح أفيري جولدن شتاين[٤]، أنه أصبح في عداد المسلمات تقريبا أن الصين هي القوة العظمى الصاعدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهو ما يطرح تساؤلات صعبة للغاية حول مستقبل الأمن الدولي. فلطالما كانت الصين دولة تمتلك ثلاثا، على الأقل، من السمات المطلوبة للعضوية في نادي القوى العظمى: الإقليم الواسع والموارد الغنية وعدد السكان الكبير. وفي أثناء الحرب الباردة، استثمر الحزب الشيوعي الصيني بكثافة في التطوير السريع لشارات مكانة القوى العظمى التي يتطلبها العصر الحديث العسكرية: الرؤوس الحربية النووية

والصواريخ الباليستية اللازمة لحملها. وبداية من عام ١٩٧٩، وعندما كان الاتحاد السوفيتي يتراجع عالميا وبعد ذلك ينفجر، دشن القادة الجدد في بكين سلسلة من الإصلاحات الكاسحة ستؤدي لاحقا إلى نمو سريع: توسع كمي وتحسن كيفي في ذات الوقت. فمع نهاية الحرب الباردة، كانت الصين قد قضت أكثر من عقد في انطلاقتها الاقتصادية، وهو ما جعل الكثيرين يصلون إلى استنتاج حتمي بأن هذه الدولة قدر لها أخيرا أن تضيف الأجزاء الأخيرة في لغز قوتها العظمى. فبكين ستمتلك الثروة والخبرة اللازمة لكي تكون لاعبا أساسيا في الشؤون الاقتصادية الدولية، وكذلك الأصول اللازمة لتأسيس قدرة عسكرية ضخمة من الدرجة الأولى.

إن ثمة أربع عوامل ساعدت في خلق الإدراك بأن الصين في طريق الصعود السريع إلى مكانة القوى العظمى. فأولا - كون التاريخ توقعا بأن الصين دولة تستحق بشكل ما مكانا في مصاف القوى العظمى. يرجع جزء من هذا التوقع إلى دور الصين كقوة مهيمنة إقليمية طوال معظم تاريخها الإمبراطوري. ويرجع جزء آخر، إلى تعامل الدول الأخرى في منتصف القرن العشرين مع الصين بوصفها مرشحة قوة عظمى على الأقل. ثمة تأثيرًا ثان على التصورات تمثل في المستوى المنخفض الذي بدأ منه نمو الصين الاقتصادي والعسكري. فتوسع الصين الاقتصادي الأخير كان مثيرا حقا، لكن إدراك التغيير المذهل تعزز أيضا بشكل جزئي نتيجة لأن انفتاح الصين في ١٩٧٩ مكن المراقبين من اختراق حجاب الدعاية المادية والوقوف على مدى فقر الصين طوال السنوات الثلاثين الأولى من الحكم الشيوعي. أما العامل الثالث الذي يؤثر على المدركات حول قوة الصين، فهو مدى تركيز التحديث العسكري على تطوير القدرات التي تمكن الصين من لعب دور دولي أكثر نشاطا. والعامل الرابع فهو ساعد حدثين مساعدين على تغيير المدركات حول وضع الصين الدولي ودورها المستقبلي المحتمل. أولا، جاء قرار صندوق النقد الدولي في ١٩٩٣ بتغيير طريقته من

حساب الثروة القومية من الطريقة التي تقوم على أسعار صرف العملات إلى الطريقة التي تعتمد على تعادل القوى الشرائية ـ PPP ـ ليقود إلى موجة من التقارير توضح أن الناتج المحلي الإجمالي للصين كان في الحقيقة أربعة أضعاف ما كان معتقدا في السابق. أما الحدث المساعد الثاني، وهو في الحقيقة سلسلة من الأحداث، فقد تمثل في تجدد الصراع حول تايوان في ١٩٩٥، وخاصة في ١٩٩٦. فخوفا من السماح لقيادة تايوان بلعب دور دولي أكثر استقلالا ردت بكين على ما اعتبرته تواطؤا أمريكيا خطيرا في هذا الصدد بالتخلي عن الدبلوماسية المثمرة عبر المضايق التي اتبعتها منذ أوائل التسعينات. وبدلا من ذلك حاولت الصين أن توصل إلى الجمهور المعني في كل من واشنطن وتايبيه (قادة الأحزاب والناخبون في الانتخابات البرلمانية والرئاسية) أنها لن تتسامح حتى مع الاندفاع، ناهيك عن إعلان الاستقلال الصريح.

ويختتم جولدشتاين عرضه، بأنه على فرض أن تمسك الصين السياسي لن يتقوض فجأة فسوف تزداد قدراتها العسكرية في أوائل القرن الحادي والعشرين، لكنها ستظل متخلفة عن قدرات الدول الصناعية المتقدمة الأخرى، وعلى الأخص الولايات المتحدة. كما أن منافسي الصين الإقليميين والدوليين لديهم مواردهم الوافرة، وهو ما يجعل من الصعب على جمهورية الصين الشعبية أن تزيد قوتها بشكل نسبي وليس مطلقًا. كذلك فإن التحذيرات الواردة في الأدبيات حول تغير الهيمنة والمعضلة الأمنية، وحتى المستقبل المليء بالتصعيد المتكرر للصراع بين الولايات المتحدة المهيمنة والصين متعاظمة القدرة، يمكن أن تؤدي في أسوأ الأحوال إلى حرب باردة سهلة الإدارة، وإن كانت غير مرغوبة. كذلك، فإن صعود الصين إلى مصاف القوى العظمى سيكون خبرة مقلقة وصعبة للغاية. لكن طالما أن قيود الثورة النووية قائمة، فإن خطر أن يتسبب صعود الصين في حرب قوة عظمى يظل صغيرا، لكن سوء إدارة هذه العملية قد يجعلها خبرة أكثر إيلاما مما هو ضروري.

الاحتواء الخفي الأمريكي على الصين:

على الرغم من أن الصين حققت نموا اقتصاديا مرتفعا في الثلاثة عقود الماضية، إلا أن القادة الصينيين يعلمون جيدا بأن أمامهم طريقًا طويلًا حتى تصل الصين إلى المستوى المأمول فيه من الازدهار والقوة. وعليها فأن على القادة الصينيين الاستمرار في جهود الإصلاحات الاقتصادية والمحافظة على معدلات النمو المرتفعة وذلك خلال المستقبل المنظور. والقادة الصينيون يعلمون جيدا بأن الطريق الوحيد للوصول لهذا الهدف هو مسايرة اتجاهات العولمة وتكامل الصين مع العالم الخارجي، وهي نفس القواعد التي طبقتها الولايات المتحدة وحلفائها. وتعلم بكين جيدا أن وجود علاقات طبيعية مع واشنطن هو أمر لا مفر منه لدفع التقدم في الصين. فالصين في حاجة إلى الاستثمارات الأمريكية والكفاءة الإدارية والفن الإنتاجي المتقدم، كما هي في حاجة إلى السوق الأمريكي لتصريف منتجاتها. كذلك؛ فإن القادة الصينيين على قناعة بأن الصين ليست من القوة بحيث تستطيع منافسة التفوق الأمريكي في شرق آسيا وفي العالم. كذلك فإن العبء الذي يلقى على الصين في حالة مواجهتها مع الولايات المتحدة سيكون باهظًا للغاية، ناهيك عن الدول الحليفة وإستراتيجيتها مع الولايات المتحدة. من جانب آخر فإن الصين تعلم بأن الولايات المتحدة في حاجة إلى التعاون الصيني في عدة مجالات هامة، في مجلس الأمن بالأمم المتحدة للوصول إلى السلام والاستقرار الإقليمي، وفي مواجه انتشار الأسلحة النووية، وعلى الأخص في كوريا الشمالية، وفي العمل سويا على القضاء على الإرهاب، وفي معالجة وضع تايوان، وفي التجارة بين البلدين، وفي مصالح تجارية أخرى ومنها القضاء على جرائم الشركات العابرة للقارات، وفي المحافظة على البيئة، وفي إدارة المعروض العالمي من الطاقة. وبكين على قناعة بأنه وحتى أن الولايات المتحدة تريد اتباع سياسة احتواء الصين، كما أشار إلى ذلك بعض السياسيين والمحللين، فإن واشنطن ليس لديها سوى مجموعة قليلة من الدول في العالم

لمؤازرتها. وعلى ذلك فإن صانعي القرار في بكين يعتقدون بأن من الممكن الوصول إلى علاقات عملية مع واشنطن. وفي ضوء هذه العوامل، فقد طبقت بكين سياسة مسالمة مع الولايات المتحدة، في الوقت الذي تحاول فيه الحصول على المزايا الاقتصادية والأمنية مع علاقتها الفردية مع الولايات المتحدة. وكررت بكين في إعلانها عن سياستها مع الولايات المتحدة والأسس التي تسير عليها هي تحسين مناخ الثقة بين البلدين والتقليل من المشاكل والعقبات التي قد تثار بينهما، وتطور التعاون وتجنب المواجهة. وبالرغم من تصريحات المسؤولين في الولايات المتحدة، بأن سياستها ترحب بصين قوية ومزدهرة، فإن الصين تعتقد بأن الولايات المتحدة تعمل على الأقل بطريقة جزئية على احتواء وتقييد الصين. فمعظم المحللين الصينيين يعتقدون بأن الولايات المتحدة تطبق إستراتيجية مزدوجة في التعامل مع الصين، وفي نفس الوقت تعمل على احتواء وتقييد تقدمها نحو الوصول إلى مرحلة القوى العظمى، فالإستراتيجيون الصينيون يرون في بناء أمريكا قوة عسكرية هائلة غرب الباسيفك، وفي جهودها لتقوية وخلق تحالف إستراتيجي مع اليابان وأستراليا والهند، لهو جانب من مؤامرة أمريكا للاحتواء الخفي عن طريق الإستراتيجية التي تطبقها مع الصين. كذلك فإن بكين حذرة للغاية من جراء قيام الولايات المتحدة بالعمل على تقييد حرية عمل الصين والحد من نفوذها في شرق آسيا. فصانعو القرار الصيني أزعجهم ما قامت به كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية من تصريح بذكرها بأنها تعتقد بأن علاقة أمريكا مع اليابان وعلاقة أمريكا مع كوريا الجنوبية وعلاقة أمريكا مع الهند كلها تعتبر هامة في خلق جو وبيئة تجعل الصين تلعب دورا أكثر إيجابية منه أكثر سلبية. كذلك فإن بكين في السنوات الأخيرة قد اهتمت بتوسيع الولايات المتحدة في علاقاتها الدفاعية مع دول جنوب شرق آسيا بما فيها سنغافورة وتايلاند والفلبين وإندونيسيا وفيتنام تحت ستار القضاء على الإرهاب. ونتيجة لاقتناع القادة الصينيين بأن الولايات المتحدة تعمل في

الخفاء على تضييق الخناق حول الصين واحتوائها فقد تم استخدام معايير لمساعدة الصين في تحسين موقفها الإستراتيجي في السياسة العالمية، من بينها قيام الصين بتطبيق برامج المشاركة والقوى المتعددة مع باقي القوى الأخرى وذلك للتوازن حول الحد من الهيمنة الأمريكية وتحسين فرص الصين في تعاملاتها السياسية واتباع دبلوماسية هادئة مع جيرانها لتقوية حدودها وضمان أمنها، وكذلك تحسين وتقوية علاقاتها مع دول العالم النامي وذلك لضمان قيام هذه الدول بدعمها وبالتالي مجابهة الضغوط الأمريكية. ويرى بعض المحللين بأن الصين بتطبيقها لدبلوماسية هادئة تعمل على الوصول إلى توازن هادئ من خلال تقدمها لأخذ موقع أكبر في العالم، هذا التوازن من المتوقع أن يحد من الهيمنة الأمريكية ويقلصها بدرجة كبيرة.

ومع بداية انتهاء الحرب الباردة، رأت بكين أن النظام الدولي يتجه بسرعة نحو النظم المتعددة، وفي اعتقاد المحللين الصينيين أن الهيكل الدولي لقوة عظمى أحادية الجانب، فإن عدة قوى أخرى ستظل على ما هي عليه لفترة ولكن الاتجاه هو نحو تعدد القوى أصبح أمرا حتميا. وبالتالي عملت الصين على أن تتجه نحو الاهتمام بأطراف القوى المختلفة وذلك ليكون في مصلحتها حيث سيكون للصين حرية الحركة في تطبيق إستراتيجيتها وليس أمام القوة الأمريكية وحدها. ومن الأساليب التي استخدمتها الصين في تحقيق ذلك أنها عقدت عدة مبادرات للشراكة مع قوى أخرى بما فيها الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه الرئيسيون وروسيا والهند ومجموعة من الدول النامية[٥].

علاقات الشراكة الإستراتجية بين الصين وروسيا:

تعتبر علاقات الشراكة الإستراتيجية بين الصين وروسيا لها أهمية خاصة. فالصين وروسيا لم يتغلبا فقط على مشكلة عدم الثقة بينهما ولكنهما استطاعا إنشاء وتقوية إستراتيجية للشراكة وذلك لمواجهة الهيمنة والقوى السياسية للولايات المتحدة. وهذه الشراكة الصينية الروسية قد تم الاهتمام بها وذلك من

خلال توقيع عدة وثائق سياسية هامة في كل من بكين وموسكو. ففي عام ١٩٩٧، وقعت كل من الصين وروسيا إعلانًا مشتركًا حول إنشاء نظام عالمي جديد، وكذلك في عام ٢٠٠١، وقعت الدولتان ميثاق لحسن الجوار والصداقة والتعاون، وفي عام ٢٠٠٥ وقعت الدولتان بيانًا مشتركًا يتعلق بالنظام العالمي في القرن الحادي والعشرين حيث نص البيان على أهمية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، معبرين عن رفضهم للسياسات الدولية ذات الطابع المهيمن والاحتكاري في السياسة الدولية، والعمل على تعزيز دور الأمم المتحدة. وخلال فترة عشر سنوات (١٩٩٦-٢٠٠٦) وقعت كل من الصين وروسيا على أكثر من ١٨٠ اتفاقية، وأصبح هناك العديد من المؤتمرات التي تعقد سنويا بين الدولتين لتعزيز الشراكة، بجانب اجتماعات دورية عقدت بين وزراء الخارجية والدفاع والطاقة بين البلدين. وبالتالي، وبالإرادة السياسة القوية استطاعت كل من الصين وروسيا حل المناطق المتنازع عليها على الحدود بنجاح والتي كانت عائق كبير في العلاقات بين البلدين لعدة قرون. هذا بالإضافة إلى القيام بتدريبات عسكرية مشتركة، وقيام الصين بعقد صفقات ببلايين الدولارات لشراء أسلحة متطورة من روسيا. هذا التحسن في العلاقات بين البلدين جعل المراقبون يؤكدون أن الدولتين اللتين كانتا على خلاف دائم من قبل أصبحتا على وفاق تام، الأمر الذي سوف يؤدي إلى انعكاسات طيبة في العلاقات الدولية في العقود القادمة، ومن الممكن أن يؤدي إلى الحد من الهيمنة الأمريكية بدرجة كبيرة[٦].

دبلوماسية فعالة بين الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا:

قامت الصين باتباع دبلوماسية فعالة مع الهند مغيرة بذلك العداء إلى شراكة حقيقية، وذلك بسبب التقارب الأمريكي الهندي، وخوف الصين من أن ينتج عن ذلك تحالف خفي ضد الصين. وقد حرص الجانبان الصيني والهندي على العمل على استقرار الحدود بين البلدين، ولكن الصين في علاقتها الجديدة مع

الهند كانت تطمع في أكثر من استقرار العلاقات بين البلدين. ففي عام ١٩٩٦، اقترحت كل من الصين والهند وللمرة الأولى في إنشاء تعاون وشراكة مثمرة خلال القرن الحادي والعشرين.

وفي عام ٢٠٠٣ قام رئيس الوزراء الهندي بزيارة لبكين من أجل تحقيق هذه الشراكة، حيث وقع الجانبين على منشور يحدد مبادئ علاقات التعاون الشاملة وعدد من الاتفاقيات. وقد اتفق الجانبان على العمل سويا من أجل تقوية العلاقات المترابطة الدولية، معبرين عن استيائهم من التدخل في الشؤون الداخلية للدول والعمل على تعزيز النظام السياسي والاقتصادي العالمي الجديد. وبتحقيق ذلك فإنه يعتبر بمثابة رسالة إلى الولايات المتحدة وسياستها الخارجية المتصفة بالهيمنة إبان عهد الرئيس بوش الابن.

وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني إلى الهند في أبريل من عام ٢٠٠٥، اتفق الطرفان على إنشاء شراكة إستراتيجية من منطلق أن الهند والصين يمكن لهما أن يعيدا تغيير شكل النظام العالمي. هذا ما ذكره رئيس وزراء الهند في الاحتفال الذي أقيم للوفد الصيني وذلك في مقر قصر الرئاسة الهندي. كذلك وعدت الدولتان على العمل على دفع حجم التبادل التجاري بينهما ليصل إلى ٢٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ و٣٠ بليون دولار في عام ٢٠١٠. وقد عقب بعض المحللين السياسيين على هذه العلاقات الجديدة بين البلدين بأن الصين بتقربها من الهند، وبالرغم من أخذها في الاعتبار الفرص الاقتصادية المتاحة، فهي كذلك تتحوط وبحذر من المنافسة مع الولايات المتحدة.

وحديثا بدأت الولايات المتحدة في التقرب من دول جنوب شرق آسيا لتقوية نفوذها وضمان الاستقرار في المنطقة، وقامت بالتواجد العسكري المتفوق في وسط آسيا. إن هذه الدول لم تكن ترغب من قريب أو بعيد في التحالف مع الولايات المتحدة لاحتواء الصين، ولكن الأمر فرض عليها، الأمر الذي أدى

بالصين إلى التواجد العسكري المكثف في جنوب شرق آسيا. وكان الهدف المباشر هو أن تضمن الصين أن هذه المنطقة لن تكون مصدر قلق للحدود الصينية وليس تهديدًا أجنبيا لهذه المنطقة. كذلك صحب ذلك أن قامت الصين باتباع سياسة خارجية فعالة في هذه المنطقة وذلك من خلال مشاركتها الفعالة في المؤسسات الإقليمية الاقتصادية والسياسية والمشرفة على الأمن في المنطقة، وكانت الصين ترغب من وراء ذلك في الحد من الهيمنة الأمريكية في هذه المنطقة الحساسة من العالم والمتاخمة لحدودها.

٢٦ أكتوبر إلى ٣ نوفمبر عام ١٩٩٧

وصول الرئيس الصيني جيانغ تسه مين للولايات المتحدة الأمريكية تلبية لدعوة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.

فخلال الفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٢، زاد حجم التبادل التجاري بين الصين ودول منظمة جنوب شرق آسيا (آسيان) ـ ASEAN ـ بما يعادل ١٩٪ سنويا، مع ارتفاع كبير في هذا المعدل بعد ذلك. وفي عام ٢٠٠١، وقعت كل من الصين وآسيان اتفاقية إطار للتعاون الاقتصادي الشامل ليكون بمثابة نقطة انطلاق

وأساس لمستقبل تواجد منطقة تجارة حرة (FTA) بين الجانبين. وبتواجد منطقة للتجارة الحرة هذه فسوف يتم ربط اقتصاديات كل من الطرفين بالآخر، مشكلا منطقة قوامها بليونا نسمة وناتج محلي إجمالي (GDP) ثلاثة تريليونات دولار. وتدعيما لهذه الجهود قامت الصين بمبادرة لصالح دول الآسيان في ترتيباتها التجارية بالموافقة على تسهيلات خاصة بالمحصولات الزراعية قبل الحصاد - Early Harvest Package - عن طريق منحها امتيازات قبل إنشاء منطقة التجارة الحرة، وذلك عن طريق تخفيض التعريفة الجمركية على عدد ٥٧٣ صنفًا من السلع الزراعية والصناعية. وفي عام ٢٠٠٢، وقعت كل من الصين والآسيان وثيقة - Code of Conduct - في جنوب بحر الصين ومع دول الآسيان، وفي عام ٢٠٠٣ وقعت الصين وثيقة الاعتراف بالتعاون بين الطرفين، وبالتالي أصبحت الصين أول دولة غير عضو في مجموعة الآسيان تلتزم بمثل هذه الوثيقة. وبتوقيع الوثيقتين فقد ألزمت الصين نفسها بمبادئ عدم الاعتداء والتدخل في شؤون المجموعة. وعلى ذلك فقد نجحت الصين بأساليبها الدبلوماسية الفعالة التي تمس المصالح الاقتصادية، في التخفيف من حدة التوترات وعدم الثقة والذي كان ينتاب دول المنطقة أمام الصين. ويرى المحللون أن الصين قد استطاعت بهذه السياسة من خلق منطقة نفوذ لها في دول وسط وجنوب شرق آسيا وإن كان هذا ليس الغرض الرئيسي الذي تبحث عنه الصين، فالهدف بالنسبة لها كان إعطاء رسالة بأهمية التعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وبالتالي اكتسبت الصين من وراء ذلك شعبية كبيرة في الأوساط السياسية لدول هذه المنطقة. ويرى معظم المسؤولين في دول هذه المنطقة في الصين جارا جيدا - A good neighbor - وشريكًا مثمرًا - A constructive partner - ومستمع حريص - A careful listener - وقوة إقليمية لا تهدد الآخرين - A nonthreatening regional power - وفي مسح إحصائي شمل ٢٢ دولة بما فيها العديد من دول آسيا أظهرت النتائج أن نفوذ الصين أصبح أكثر إيجابية عن نفوذ الولايات المتحدة[٧].

دبلوماسية الصين مع دول العالم النامي:

في قضايا العالم النامي، ومنذ منتصف التسعينيات عندما كانت الولايات المتحدة تقوم بضغوط كبيرة على هذه الدول في قضايا حقوق الإنسان والأمن والتجارة مجتمعة، فقد رأت الصين بحصافة سياستها أنها في حاجة إلى أصدقاء جدد من هذه الدول لمواجهة التدخل الأمريكي. وعلى ذلك، أعطت الصين أهمية كبيرة لدبلوماسيتها المطبقة على دول العالم النامي، وذلك عن طريق مساندتها في القضايا السياسية وتحقيق أهدافها والقيام بدور أكبر في السياسة الدولية، وأن تصبح مركز ثقل فعال ومستقل في المحافل الدولية. وكان التركيز في الدبلوماسية الصينية مع الدول النامية مركزا بالخصوص على الدول الأفريقية. ففي عام ٢٠٠٠، بادرت الصين بإنشاء تجمع صيني أفريقي للتعاون، والذي بمقتضاه يقوم الجانبان بالعمل من أجل إنشاء عالم سياسي واقتصادي جديد، وكان هذا التجمع كل ثلاث سنوات ويعمل كمؤسسة رائدة لتقوية الروابط بين الصين وأفريقيا. وفي أول تجمع في عام ٢٠٠٠، تنازلت الصين عن ١٠,٥ مليار يوان (yuan) من المديونية لعدد ٣١ دولة أفريقية ضعيفة النمو، كذلك قامت الصين بالمساعدة في تدريب آلاف من المتخصصين في الدول الأفريقية، كذلك قامت الصين بالعمل الفعال في التعاون داخل مؤسسات العديد من دول أمريكا اللاتينية. فقد شاركت الصين في مفاوضات مجموعة ريو Rio Group - على مستوى وزراء الخارجية، وفي عام ١٩٩٧، عقدت الصين أول تجمع لدول السوق المشتركة لجنوب أمريكا، والذي كان بمثابة تبادل للآراء والاستشارات المعتادة. ويمكن القول بوجه عام، بأن الصين والدول النامية قد أقاما علاقات متبادلة في تدعيم كل منهما الآخر في مواجه التدخلات الغربية في أمور مثل قضايا حقوق الإنسان. والصين بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن قد نجحت وأغلقت الطريق بطريقة فعالة أمام المعايير وتطبيقاتها الخاصة بحقوق الإنسان ومخالفتها وذلك في دارفور بالسودان. وعلى العكس من القوى الغربية والعديد من المؤسسات المالية والدولية في بسط نفوذها وشروطها على دول العالم

النامي، فإن الصين لا تتطلب شروطا أو قيودا سياسية في برامج مساعداتها لهذه الدول. وفي السنوات الأخيرة، فقد زاد نفوذ الصين في أفريقيا واتسع المدى الذي صرح فيه العديد من القيادات الأفريقية بأن الصين بالنسبة لهم هي بمثابة الصديق رقم واحد ـ Number one Friend ..

الصين ومشكلة تايوان:

بالنسبة لمشكلة تايوان، فإن الصين تصر وبشدة بأن تايوان كانت وما تزال جزءًا من الصين، والسبب الرئيسي الذي لم تستطع الصين فرض سيطرتها على الجزيرة منذ نهاية الحرب الصينية الأهلية في عام ١٩٤٩، وذلك بسبب التدخل الأمريكي. ففي مفهوم القيادة الصينية والمحللين السياسيين فإن الولايات المتحدة تستخدم تايوان كورقة رابحة إما تايوان أو صين ضعيفة، وبالتالي فإن أمريكا ترى البقاء على الوضع على ما هو عليه، بدون ضم تايوان إلى الصين بدون استقلال وبدون حرب وبدون سلم في قضية تايوان. وبالرغم من الإشارات القوية التي ترسلها الولايات المتحدة للصين بأنها على استعداد لاستخدام القوة المسلحة، فإن بكين تدعي بأنها على استعداد هي الأخرى لاستخدام القوة إذا ما أعلنت تايوان استقلالها. من جانب آخر فإن الولايات المتحدة لا تشجع على استقلال تايوان لأسباب سياسية وإرسال رسائل للصين لربط ذلك التنازل في تعاونها في قضايا أكثر سخونة مثل البرامج النووية في كل من كوريا الشمالية وإيران.

الصين وقضايا حقوق الإنسان:

لقد استطاعت الصين أن تربط بين قضايا حقوق الإنسان والاتهامات الموجهة إليها من قبل الغرب وبين بعض القضايا الأخرى. فالصين باعتبار أنها قوة كبيرة فعليها أن تلعب دورا بارزا على الساحة الدولية. لقد حاولت الصين نزع اعتراف من واشنطن فيما يتعلق بحقوق الإنسان في الصين والتغاضي عن ذلك في مقابل التعاون الصيني الأمريكي في القضايا الدولية الهامة، ومثل على

ذلك حرب الخليج الأولى، كذلك تغاضي جورج بوش من الإلحاح عن حقوق الإنسان في الصين في مقابل التصريح لاستخدام القوة العسكرية في غزو العراق داخل مجلس الأمن. كذلك فقد استطاعت الصين بنجاح أن تلعب بدرجة فعالة في ربط المنافع الاقتصادية وبين قضية حقوق الإنسان، وذلك في عهد الرئيس كلينتون، حيث تعاقدت الصين مع بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا بجانب كندا في شرائها صفقات كبيرة من الطائرات والسيارات والغاز والطاقة ومعدات وسائل الاتصال، ساحبة البساط من تحت أقدام واشنطن، وبالتالي فقد كانت خسارة كبيرة لأمريكا من حيث فقدانها السوق الضخمة الصينية. وفي رأي القادة الصينيين، فإن السوق الصيني واسعة وهي كعكة كبيرة، فمن يأتي مبكرا يحصل على قطعة كبيرة(٨)

" the Chinese market is a big cake, come early and you get a big piece "

طريق الصين نحو العالمية:

مع بداية القرن الحادي والعشرين وصلت الصين في سمعتها إلى العالم بعد أن كانت في ذهن الكثيرين بلدا بعيدا وتأثيرها في الأسواق محدودا.

ومع بداية هذا القرن أصبح للصين تأثير كبير على نشاط التجارة والأسواق وأسعار السلع المصنعة، وأصبحت برامج الإذاعة والتليفزيون تتحدث عن الصين بإعجاب وكذلك نشرت الصحف العالمية العديد من المقالات عن نجاح الصين في التنمية وفي غزوها بالسلع الرخيصة للعالم. ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين:

الأول: هو أن الصين جعلت من نفسها ورشة عمل كبيرة للعالم من السلع ـ صنع في الصين ـ وأصبحت تغزو جميع الأسواق بما فيها أسواق الولايات المتحدة، بدءا من وول مارت ـ Wal-mart ـ في الولايات المتحدة إلى جسكو ـ Jusco ـ في اليابان، مع انخفاض حاد في أسعار العديد من السلع الاستهلاكية

بدرجة متنامية، وبالتالي خلقت دعاية كبيرة في العالم تحت شعار "أسعار الصين" China prices - وصحب ذلك بالتبعية نزوح العديد من الشركات والعمالة لديها للاستفادة من تكلفة الإنتاج المنخفضة.

السبب الثاني: هو ارتفاع معدل النمو في الصين ليصل إلى رقمين أدى إلى إنتاج وتدفق السلع بدرجة كبيرة للعالم، والذي كان يعاني من ارتفاع أسعار السلع المشابه. وانعكس ذلك بطرق مختلفة حول العالم، وأثر كذلك على منتجي السلع في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والذي يعني ارتفاع أسعار صادراتهم البينية، وفي الغرب واليابان يعني الاستفادة من انخفاض أسعار السلع المستوردة من الصين في السلع الاستهلاكية والملابس، وفي شرق آسيا يعني ذلك سوقًا واسعة للمنتجات الصينية. وبالتالي وصلت الصين إلى الأسواق العالمية بوعي عالمي جديد ودعمت من إمكانية وصولها للعالم كقوة عالمية - Global power- ففي عام ٢٠٠١، قامت الصين بتطبيق إستراتجية السير نحو العالمية - Going Global- كان الهدف هو تقوية العلاقة مع الدول المنتجة للمواد الأولية لضمان الحصول عليها بأسعار منخفضة للاستمرار في نشاطها التصنيعي المكثف من أجل الوصول إلى معدلات النمو المرتفعة. وكانت النتيجة ناجحة للغاية حيث استطاعت الصين في أقل من عشر سنوات في إقامة علاقات تجارية في العديد من الدول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وبدرجة أقل مع دول الشرق الأوسط. كذلك فقد ارتفعت الاستثمارات الصينية في العالم بحوالي خمسة أضعاف خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٥، حيث وصلت إلى ١١,٣ بليون دولار أمريكي واستمرت في الزيادة بدرجة كبيرة، وخاصة مع دول شرق آسيا، ودول أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط حيث زادت الاستثمارات فيها بمعدلات مرتفعة. ففي عام ٢٠٠٠ زار الرئيس الصيني في جولة بعض دول أمريكا اللاتينية - البرازيل - الأرجنتين - شيلي - كوبا ممهدا الطريق لعقد العديد من الاتفاقيات التجارية والتي ترتب عليها تدعيم الروابط الاقتصادية بين الصين وهذه الدول. وتصدر البرازيل في الوقت الراهن إلى الصين كميات كبيرة من الحديد الخام

وفول الصويا والقطن والمطاط والزنك، وتمد الأرجنتين الصين بكميات كبيرة من الصويا، وشيلي تصدر إليها كميات متزايدة من النحاس، كذلك فقد تم عقد اتفاقية طويلة الأجل بين الصين وفنزويلا لمدها بالنفط. وحتى عام ٢٠٠٨ تمتعت هذه الدول بتعاملاتها مع الصين إلى أن حل الكساد في هذا العام. وبحلول عام ٢٠١٠ م أصبحت الصين الدولة الثانية في حجم التبادل التجاري مع أمريكا اللاتينية. وبالتالي بدأت الصين في إظهار أهميتها ووجودها أمام الولايات المتحدة. من جانب آخر فإن النموذج العام للتبادل التجاري للصين في مسيرتها للإستراتيجية الدولية هو أفريقيا.

فأهمية أفريقيا بالنسبة للصين تعتبر منطقية، فالصين تحتاج إلى مجال واسع من المواد الأولية من أجل النمو الاقتصادي. ففي عام ٢٠٠٣ وصل استهلاك الصين من النفط الخام العالمي ٧٪ و٢٥٪ من الألومنيوم، و٢٧٪ من منتجات الصلب و٣٠٪ من خام الحديد و٣١٪ من الفحم و٤٠٪ من الأسمنت. والسبب في ارتفاع هذه النسب يرجع إلى أن الصين تعتبر فقيرة للغاية في امتلاكها للموارد الطبيعية.

ونتيجة لذلك فليس أمامها خيار سوى اللجوء إلى الخارج، وأفريقيا من جانب آخر تعتبر غنية للغاية في امتلاكها للمواد الأولية، ومع الاكتشافات الجديدة من النفط والغاز الطبيعي أصبحت أفريقيا الملجأ الهام لمد الصين بما تحتاج إليه من المواد الأولية اللازمة للإنتاج والتصنيع لزيادة معدلات النمو. وعلى عكس الحال بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط التي حظيت بأهمية كبيرة من قبل الولايات المتحدة في شأن التبادل التجاري، فإن أفريقيا بالنسبة لأمريكا تعتبر غير هامة بدرجة نسبية وتحتل أهمية هامشية بالنسبة لها. وفي عام ٢٠٠٦م أعلنت علاقات جديدة بين أفريقيا والصين نتيجة لزيارة الرئيس الصيني لعدد من عواصم الدول الأفريقية، تبع ذلك في نوفمبر من نفس العام حضور عدد ٤٨ من رؤساء الدول الأفريقية أو مندوبيهم لمؤتمر عقد في بكين حيث اقترح الرئيس الصيني أن يتضاعف حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا خلال الفترة

٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠م كذلك قامت الصين بمضاعفة مساعداتها لأفريقيا في عام ٢٠٠٦م بحلول عام ٢٠٠٩م مع إنشاء صندوق صيني ـ أفريقي للتنمية برأسمال قدره ٥ بلايين دولار وذلك من أجل تشجيع الشركات الصينية للاستثمار في أفريقيا مع تدعيمهم بزيادة بنود الصادرات للصين من ١٩٠ إلى ٤٤٠ بندا وذلك بدون تعريفة جمركية للدول الأكثر تخلفا في أفريقيا، مع تقديم ٣ بلايين دولار لقروض مميزة وبليوني دولار لشهادات ائتمان مميزة لأفريقيا خلال ثلاث سنوات. كذلك قامت الصين بإلغاء الديون على أفريقيا من القروض الحكومية عديمة سعر الفائدة والتي كانت ستصبح مطالب بها بنهاية عام ٢٠٠٥ م من الدول الأفريقية الأكثر مديونية والأكثر فقرا. كذلك قامت الصين بتدريب أعداد كبيرة من المسؤولين الأفريقيين وإرسال خبراء زراعيين صينيين إلى أفريقيا وبناء المستشفيات والمدارس في المناطق النائية ومنح العديد من البعثات الدراسية للدراسة في الصين. من جانب آخر في مؤتمر تم توقيع عقود تتضمن تنمية مصنع للألومنيوم بمصر ومشروع جديد للنحاس في زامبيا وعقد للتعدين مع جنوب أفريقيا.

ويحتل النفط أكثر من نصف صادرات أفريقيا إلى الصين، حيث احتلت أنجولا مكان المملكة العربية السعودية كأكبر دولة مصدرة للنفط للصين وصلت إلى ١٥٪ من إجمالي واردات الصين من النفط، كذلك فإن للصين اهتمامات للنفط في كل من الجزائر وأنجولا وتشاد والسودان وغينيا الاستوائية والكونغو ونيجيريا، بما فيها حقوق اكتشافات خاصة في أنجولا والسودان ونيجيريا. كذلك تصدر السودان نصف ما تملكه من النفط إلى الصين والذي يمثل ٥٪ من احتياجاتها. وعموما فإن أكثر من ٣١٪ من واردات الصين يأتي من أفريقيا ومن المتوقع زيادة هذه النسبة مع شراء الصين نسب هامة من منطقة الدلتا للنفط في نيجيريا. وخلال العشر سنوات الماضية، كان معدل نمو الواردات الصينية من أفريقيا بالنسبة لجميع المواد الأولية، باستثناء الحديد والصلب، أعلى وبدرجات متسارعة عنها بالنسبة لبقية دول العالم. واحتلت

الصين مكانة المملكة المتحدة لتكون ثالث أهم شريك في الواردات من أفريقيا وذلك بعد كل من الولايات المتحدة وفرنسا، وبالرغم من ذلك فإن أفريقيا تمثل فقط ٣٪ من إجمالي تجارة الصين. وبينما أن قيمة التبادل التجاري بين الولايات المتحدة، وأفريقيا في عام ٢٠٠٦م كانت ٧١,١ بليون دولار، فإن قيمة التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا تصل إلى ٥٠,٥ بليون دولار، وهي بذلك تسارع في سد الفجوة مقارنة بالولايات المتحدة ويعتبر انعكاس الصين على أفريقيا له أبعاد إيجابية، فهو أدى إلى زيادة الطلب والأسعار في العديد من الدول الأفريقية التي تصدر المواد الأولية. كذلك فإن تواجد الصين كمصدر بديل للتجارة والمساعدات والاستثمارات في أفريقيا قد خلق جوا من المنافسة لصالح الدول الأفريقية حيث أصبحوا لا يعتمدون فقط على الدول الغربية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. والمثل الهام على ذلك هو أنجولا والتي قطعت مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٧م عندما قامت الصين بتقديم قرض لها بشروط ميسرة للغاية.

وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وإيران، فتجدر الإشارة إلى أن حوالي ثلثي الاحتياطيات النفط المؤكدة تتركز في الخليج العربي، حيث تتحكم السعودية العربية في أكثر من الربع والعراق والكويت تشارك بأقل من الربع. وهذه الثلاث دول تتحكم في حوالي نصف احتياطيات العالم من النفط. وهناك منتج آخر هام في المنطقة وهو إيران والذي يمثل أقل من عُشر الاحتياطيات النفطية في العالم. من جانب آخر تتعامل دول الخليج في حوالي ٤٠٪ من صادرات النفط للعالم من بينها السعودية العربية التي تمثل حوالي ١٢٪ وإيران ٧٪ وقد أصبحت الصين مستوردًا هامًا من المنتجات النفطية في عام ١٩٩٣م ومن النفط الخام في عام ١٩٩٦م ومن المتوقع أنه بحلول عام ٢٠٢٠م فإن الصين سوف تستورد في حدود ٥٧ ـ ٧٣٪ من احتياجاتها النفطية من دول المنطقة. وتتمركز إستراتيجية الصين في الشرق الأوسط مع إيران والتي تتشابه معها في التاريخ الطويل والحضارة

القديمة والنظرة المتعالية لباقي دول المنطقة. ويعتبر مستقبل العلاقات بين الصين وإيران ذا أهمية خاصة، فالصين دائما ما تكون في حاجة إلى علاقات طيبة مع الولايات المتحدة، وتنظر الولايات المتحدة إلى إيران كخطر في المنطقة على مصالحها، ومع ذلك فإن الصين في الأجل الطويل قد تكون راضية لترى إيران تلعب دورا هاما ومحوريا في منطقة الخليج وذلك إلى أن تقوم الصين نفسها بالقيام بهذا الدور الرائد، حيث تحتاج الصين إلى إيران كحليف في منطقة الشرق الأوسط. من جانب آخر فهناك سيناريو يقوم على أن الصين والولايات المتحدة يمكن أن يصلا إلى اتفاق متبادل يتضمن تايوان وإيران، حيث توافق الولايات المتحدة على إيقاف إرسال أسلحة إلى تايوان وتقوم الصين طواعية بالمثل مع إيران. وبمعنى آخر فإن الصين قد توافق للتضحية بإيران في مقابل تايوان، والتي لها أولويتها في السياسة الخارجية. ومثل هذا التعاقد قد يمثل قناعة بأن شرق آسيا هو في دائرة نفوذ الصين والشرق الأوسط في دائرة نفوذ الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بعلاقة الصين بروسيا الاتحادية، فإنه خلال الثمانينيات وبعد عقدين من الخلاف بين الدولتين، بدأت العلاقة بين البلدين في التحسن وتأخذ شكلا جديدا، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي أصبحت روسيا الاتحادية يمثل الناتج المحلي الإجمالي بها وحدها GDP النصف وعدد سكانها أصبح هو الآخر أقل من النصف أيام الاتحاد السوفيتي، ولكن مع ذلك تمثل ٨٠٪ من مساحة أراضيها. في الوقت نفسه كانت الصين في برنامج إصلاح ناجح وصل بمعدلات النمو بها أرقام عالية وصلت إلى رقمين، وعلى ذلك فهذه التطورات أسفرت عن تغير جذري في ميزان القوى بين البلدين، وأصبحت الصين في مركز أقوى من روسيا الاتحادية والتي كانت منافسا كبيرا وقت ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي. وفي خلال التسعينيات اتفقت الدولتان بعد خلاف دام عدة قرون على حدود كل منهما وشكلت هذه الحدود ٢٧٠٠ ميل وهي أكبر حدود في

العالم بين دولتين. وبعد أن كانت هذه الحدود مصدر للقلاقل والنزاعات العسكرية، أصبحت منطقة الحدود هذه مركزًا مصدرًا للتجارة والتبادل، الأمر الذي مكن كل من روسيا والصين لسحب أعداد كبيرة من الجنود على الجانبين. وفي هذا الجو السلمي بين البلدين قامت الدولتان مع عدد من الدول المستقلة حديثا في وسط آسيا بإنشاء منظمة شنغهاي للتعاون - shanghia Cooperation organization. وذلك بهدف تدعيم التعاون وتحسين ظروف السلام الاستقرار في المنطقة. وفي عام ١٩٩٨ تم توقيع اتفاقية للشراكة الإستراتيجية بين البلدين، وترتب على ذلك أن زادت حجم التجارة بين البلدين بدرجة كبيرة بمعدل خمسة أضعاف خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧. من جانب آخر، تدخلت روسيا في جورجيا واعترفت بجنوب أوسيتيا - South Ossetia - وأبخازيا - Abkhazia - كدول مستقلة في عام ٢٠٠٨، الأمر الذي لم تستجب له بكين بالرغم من عدم اعتراضها على ذلك رسميا، ولكن كان بمثابة تعبير عن التحوط. وقد كان ذلك بمثابة التذكير بأن العلاقات بين هاتين القوتين - الصين وروسيا - أبعد ما تكون عن البساطة.

أما بالنسبة لعلاقة الصين بالهند وجنوب آسيا، فإن كل من الصين والهند تشتركان في صفات مشتركة، فالاثنان حجم السكان بهما كثيف وهما يعتبران من القوى الكبرى في العالم جغرافيا، والاثنان في طور التطور والتقدم، وهما يمثلان دولتين كبيرتين في أكبر قارة في العالم. وتمثل الصين مركزا رياديا في شرق آسيا، في حين تحتل الهند هذا المركز في جنوب آسيا. ومن المتوقع بأنه في منتصف القرن الحادي والعشرين فمن الممكن لهما أن يكونا قوتين عالميتين. والاثنان معا من الممكن لهما أن يغيرا من شكل العالم الجديد. من جانب آخر فهناك اختلاف بين الاثنين حيث إن الصين لديها رصيد طويل من الحضارة بينما الهند فهي دولة حديثة النشأة وذلك بعد الاستقلال عن إنجلترا. وفي حين أن الهند تعتبر من كبرى الدول الديمقراطية فإن الصين لم تصل بعد إلى ذلك، حيث إن قوتها

تكمن في تاريخها الطويل المترابط، في حين أن الهند تتعدد فيها العقائد واللغات. والواقع التاريخي يوضح بأن الهند كانت مضطرة إلى تكييف وضعها في مواجهة القوى المتزايدة للصين في جنوب آسيا. وهذا يترتب عليه عبر السنوات بأن الصين لن تكون فقط الرائدة في شرق آسيا ولكن أيضا في جنوب آسيا. وتختلف علاقة الصين بأوروبا بدرجة كبيرة عن علاقتها مع الولايات المتحدة . فبينما أن علاقة الصين بالولايات المتحدة كانت وبدرجات متفاوتة دائمة مستقرة، فإن علاقة الصين بأوروبا لم تحظ بنفس الاهتمام وبنفس الدرجة فهي علاقة واضحة ومستقرة بدون أي نزاعات. ولكن من جانب آخر يجب ألا ننسى قرنًا من النزاعات بين الصين وأوروبا بجانب اليابان في الوقت الذي لم تتدخل فيه الولايات المتحدة لتحد من هذه النزاعات. وعموما فإن العلاقة الحالية بين أوروبا والصين تعتبر علاقة هادئة ذلك لأنه باستثناء الاهتمامات الاقتصادية، فإن أوروبا ليست قوة هائلة في شرق آسيا المركز الذي حظيت به الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. ويمكن القول بأن الاهتمام الأوروبي بالصين في تقدمها السريع لم يكن له صدى كبير إلا فيما يتعلق بالقلق إزاء قيمة العملة الصينية ـ Renminbi ـ وتراكم ونمو العجز التجاري معها، ولكن استفادت بعض الدول المستقلة حديثا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في الحصول على السلع الصينية بأسعار منخفضة. من جانب آخر ساور القلق عدة دول أوروبية وعلى الأخص فرنسا وإيطاليا من تأثير العولمة وانعكاساتها الإيجابية على الصين مع تقدم الصين السريع، الأمر الذي ترتب عليه مخاوف اقتصادية وتوترات مع الصين أدت إلى تطبيق بعض السياسات لمواجهته مثل تطبيق رسوم ضد الإغراق ورسوم ضد الدعم بالنسبة للواردات من الصين. ومع ذلك فإن الشركات الصينية آخذة في التقدم في سلم التقنية الإنتاجية العالية مع ظهور منتجات جديدة على أعلى مستوى تنافس وبحدة مثيلتها الأوروبية، الأمر الذي قد يترتب عليه وقوف أوروبا بحدة أمام النزوح الصيني باتباع قيود حمائية قد يكون لها آثارها السياسية(٩).

مستقبل الصين كقوة عالمية:

إذا أخذنا بعين الاعتبار بأن الدول النامية الصاعدة يغلب عليها الطابع السكاني الكبير وأن معدلات النمو بالنسبة لها أصبحت أعلى من معدلات النمو في الدول المتقدمة، فإن ظهورها الآن كقوة صاعدة سوف يؤدي إلى تغيير التوازن للقوى الاقتصادية العالمية. وهناك دلائل تشير إلى ذلك، فبعد عقدين من الزمان، فإن أسعار السلع بدأت في الارتفاع مع بداية القرن الجديد مصحوبا معه ارتفاع في معدلات النمو في العالم النامي، وعلى رأس هذه الدول الصين. صحب ذلك حدوث فائض كبير في الميزان التجاري في اقتصاديات شرق آسيا، وأصبح جزء من هذه الاحتياطيات يستثمر في الصين وسنغافورة في صناديق استثمارية تدار عن طريق الدولة والتي كان هدفها هو البحث عن استثمارات مربحة في دول أخرى، بما فيها دول الغرب المتقدمة. أما عن الدول المنتجة للسلع الأولية وخاصة الدول الغنية بالنفط في الشرق الأوسط فقد قامت هي الأخرى باستثمار جانب من فائض دخولها في مثل هذه الصناديق. وأصبحت هذه الصناديق تمتلك قوة اقتصادية وتتحكم في موارد مالية والتي كانت الدول الغربية في حاجة إليها في ذلك الوقت. وما حدث من مشاكل في بعض المؤسسات المالية الكبرى بالغرب في سبتمبر ٢٠٠٨ يوضح هذا التحول في القوة الاقتصادية مع الغرب، الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة أن تقوم بدعم هذه الدول، وذلك نتيجة لضخامة استثمارات الصين في مثل هذه الصناديق، فإذا ما كانت الصين في وضع يسمح لها بسحب هذه الأرصدة لأدى ذلك إلى حدوث أزمة في قيمة الدولار الأمريكي. وعليه فإن الأزمة المالية أوضحت التفاوت بين دول شرق آسيا الغنية بالأرصدة المالية لعدة عقود والولايات المتحدة كدولة تعاني من عجز في الأرصدة صحب ذلك عدة سنوات من العجز.

وفيما يتعلق بالمستقبل فإنه طبقا لتقديرات جولدمان ساش، فإن الاقتصاديات الثلاثة الكبرى في العالم بحلول عام ٢٠٥٠ ستكون هي الصين

وبعدها أمريكا والهند والاثنان في درجات متقاربة، يتبعهم بدرجات أكبر بالترتيب كل من البرازيل والمكسيك وروسيا وإندونيسيا واليابان. وعليه فإن دولتين أوروبيتين في العشر دول الأولى وهما المملكة المتحدة وألمانيا في المرتبتين التاسعة والعاشرة على التوالي. وعلى ذلك فإن مجموعة السبع ـ G7 ـ في الوقت الراهن، سيدخل منهم فقط أربع دول في مجموعة الدول العشر الأولى. كذلك فإنه بتنبؤ مماثل قام به برايس ووترهاوس ـ كوبرز ـ Price Waterhouse Coopers ـ أوضح أن الاقتصاد البرازيلي من الممكن أن يكون أكبر من اليابان وأن كل من اقتصاديات روسيا والمكسيك وإندونيسيا من الممكن أن تكون أكبر من اقتصاديات كل من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة بحلول عام ٢٠٥٠، وعلى ذلك فإذا صحت كل هذه التوقعات بدرجة أو أخرى فإنه خلال الأربع عقود القادمة فإن العالم سوف يتغير شكله بدرجة كبيرة. هذا وقد تمت هذه التوقعات على أساس الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٦ ببلايين الدولارات الأمريكية، والذي تم استخدامه لقياس الحجم المتوقع لاقتصاديات دول العالم. إن مثل هذه النتائج لهذه التوقعات قد كانت بعيدة كل البعد عن التفكير في عام ٢٠٠١(١٠).

توقعات حجم الاقتصاديات في العالم

الترتيب طبقا لحجم الناتج المحلي الإجمالي العالم في عام ٢٠٢٥

١ ـ الولايات المتحدة

٢ ـ الصين

٣ ـ اليابان

٤ ـ الهند

٥ ـ ألمانيا

٦ ـ روسيا

٧ـ المملكة المتحدة

٨ـ فرنسا

٩ـ البرازيل

١٠ـ إيطاليا

١١ـ المكسيك

١٢ـ كوريا

١٣ـ كندا

١٤ـ إندونيسيا

١٥ـ تركيا

١٦ـ إيران

١٧ـ فيتنام

١٨ـ نيجيريا

١٩ـ الفليبين

٢٠ـ باكستان

٢١ـ مصر

٢٢ـ بنجلاديش

العالم في ٢٠٥٠

١ـ الصين

٢ـ الولايات المتحدة

٣ـ الهند

٤ـ البرازيل

٥ـ المكسيك

٦ـ روسيا

obeikan.com

٧ ـ إندونيسيا
٨ ـ اليابان
٩ ـ المملكة المتحدة
١٠ ـ ألمانيا
١١ ـ نيجيريا
١٢ ـ فرنسا
١٣ ـ كوريا
١٤ ـ تركيا
١٥ ـ فيتنام
١٦ ـ كندا
١٧ ـ الفليبين
١٨ ـ إيطاليا
١٩ ـ إيران
٢٠ ـ مصر
٢١ ـ باكستان
٢٢ ـ بنجلاديش

التوزيع العالمي للإنفاق العسكري في عام ٢٠٠٨ (بليون دولار أمريكي)

	بليون دولار	النسبة من الإجمالي
١ ـ الولايات المتحدة	٧١١	٤٨٪
٢ ـ أوروبا	٢٨٩	٢٠٪
٣ ـ الصين	١٢٢	٨٪
٤ ـ شرق آسيا وأستراليا	١٢٢	٨٪
٥ ـ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٨٢	٥٪

obeikan.com

٦ ـ روسيا	٧٠	٥٪
٧ ـ أمريكا اللاتينية	٣٩	٣٪
٨ ـ وسط وجنوب آسيا	٣٠	٢٪
٩ ـ أفريقيا شبه الصحراء	١٠	١٪

الصين نوع جديد من العالم:

من الصعب على كل من الولايات المتحدة والغرب بصفة عامة أن يقبل تحدي دول جديدة تدخل في المنافسة معها بعد التاريخ الطويل من الهيمنة الذي وصلوا إليه. فالعولمة طبقا للمفهوم الغربي أن تسير الدول الأخرى من العالم في فلكها لتصبح مثلها وفي تبنيها لسياسة حرية الأسواق، والاستيراد من عواصم الدول الغربية، وتطبيق سياسة الخصخصة، وسيادة القانون، ونظم حقوق الإنسان ومعايير الديمقراطية. وقد اتبعت العديد من الدول النامية أو على هامش تطبيقها هذه التعاليم مع محاكاة الغرب في تنمية مدنها وبناء ناطحات سحاب واستخدام الهواتف الخلوية إلى غير ذلك من أسلوب حياة الدول الغربية، فأثر المشاهدة ـ Demonstration effect ـ كان ظاهرا للغاية كلما مر بنا الزمن وكلما حدث تقدم جديد في العلم والتكنولوجيا في الدول الغربية. ومن جانب آخر، فهناك قوى مضادة ضد التفوق الكمي بدون الروح التي مهدت للتقدم عبر التاريخ لعدد من الدول النامية وعلى رأسها المؤسسات التي تعمل في الداخل متضافرة كأسرة واحدة والحكومة وقطاع الشركات والتي تعمل بثقة ووطنية معتمدة على التاريخ الطويل للحضارة التي كانت تتمتع بها وبالتالي الرجوع إلى العادات والتقاليد والثقافة عبر التاريخ والذي يصاحب التقدم الاقتصادي والعلمي والفني، رافضة مبدأ المحاكاة والتقدم المادي بدون روح وريادة التاريخ بالتقاليد والثقافة التي تفخر بها. وعلى الرغم من ذلك، فإن العولمة والتي تعتبر معقدة للغاية والتي لعبت فيها الولايات المتحدة الدور القيادي والمهيمن على العالم في دورات من مفاوضات تحرير التجارة العالمية، فإن المستفيد الأكبر كان دول شرق آسيا وعلى الأخص الصين. ويمكن القول بأن

الصراع بين الغرب وتعاليمه الخاصة بالعولمة والقوى الأخرى التي تؤمن بمواقفها وتاريخها الحضاري كان صراعا طويلا ومعقدا ومازال قائما. والتاريخ يوضح لنا بأنه قبل عام ١٩٦٠، فقد تمتع كل من الغرب واليابان بتفوق اقتصادي كبير على بقية دول العالم، والذي مازال قائما إلى الوقت الحاضر بدرجة أقل، والسبب في ذلك يرجع إلى قدوم دول شرق آسيا لتسد هذه الفجوة لتصبح من الصعب التفرقة بين الدول المتقدمة وأخرى أجزاء متقدمة نسبيا من العالم النامي مثل كوريا الجنوبية وتايوان والتي أصبحت الآن في عداد الدول المتقدمة. ولكن إذا ما تقدمت مثل هذه الدول لتصبح مثل دول الغرب في التقدم، فهل ستكون مثل الغرب كلية أو بدرجة أقل أو بين الاثنين؟ فمن الواضح أن الإجابة ربما تكون الوضع الأول، ولكن من جهة أخرى فإن قوى التنافر والوطنية المحلية ربما لا تؤدي إلى ذلك. فقديما كان الفرق الجوهري بين العالم المتقدم والعالم النامي هو في الفرق الشاسع في مستويات التنمية الاقتصادية. والعبرة من ذلك في صعود دول شرق آسيا في السلم الاقتصادي العالمي وزيادة نفوذها هو عما إذا استطاعت هذه الدول أن تصل إلى ما وصلت إليه دول الغرب أم لا.

وعليه فإن دول شرق آسيا وغيرها إذا ما حققت النمو المزدهر الذي تتمسك به، فإن العالم الجديد سوف لا يكون مختلفا بدرجة كبيرة، وذلك لأن الصين والهند وإندونيسيا والبرازيل - إذا أخذنا هذه الأمثلة الأربعة - سوف تختلف بدرجات ضئيلة عن الصفات الرئيسية للغرب. وباستثناء اليابان، فإن العالم المتقدم، وإلى وقت قريب كان ينحصر في دول الغرب، والتي تشمل أوروبا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلاندا ولكن مع دخول دول أخرى بثقافات مختلفة وتاريخها الطويل في عالم التقدم يظهر هذا التداخل الجديد في مجموعات الدول المتقدمة، ولو أنه في أولى مراحله. فلم يكن إلا في أواخر الخمسينيات فإن أولى الدول الآسيوية التي كانت تسمى بالنمور الآسيوية - Asian Tigers - وهي كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كنج وسنغافورة بدأت

في المسيرة نحو الانطلاق الاقتصادي - Take offs - ثم لحقتها في السبعينيات كل من ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا ودول أخرى أهمها الصين. ثم توسع هذا المجال، فبعد أن كان التقدم في شرق آسيا يشمل اليابان والصين وتايوان وهونج كونج وكوريا الجنوبية، في منطقة شمال شرق آسيا، دخلت دول أخرى في سلم التقدم الاقتصادي وهي الفليبين وماليزيا وإندونيسيا وتايلاند وفيتنام في منطقة جنوب شرق آسيا، ما لبثت بعد ذلك أن توسعت حديثا هذه المجموعات لمناطق وقارات أخرى، وخاصة الهند. وعلى الرغم من أننا نتناول التوسع في عدد الدول الصاعدة النامية إلا أن الصين تعتبر بدون منازع القوة الاقتصادية الأهم، وهي تعتبر محرك العالم الجديد حيث تتمتع بقيادة وعلاقات هامة انتشرت إلى مناطق في العالم عبر شرق آسيا، وسط آسيا، جنوب آسيا، أمريكا اللاتينية، أفريقيا في فترة عشر سنوات أو أكثر قليلا. والصين تختلف بدرجة كبيرة عن النمور الآسيوية مثل كوريا الجنوبية وتايوان، فعلى عكس تايوان فإن الصين لم تكن أداة من أدوات السياسة الأمريكية، وهي تتمتع بعدد ضخم من السكان بما يتضمن ذلك من مزايا، ويعتبر التحدي الذي تواجهه الصين في تفوقها وكنتيجة، ولكن بشكل آخر، مثل الدول الآسيوية الأخرى. ويعتقد بعض المحللين بأن التقدم في الصين سوف يصل إلى مستوى الدول الغربية. والولايات المتحدة في سياستها تجاه الصين خلال الثلاثة عقود الماضية تقتنع بذلك بدرجة كبيرة، وبالتالي تعمل أمريكا باستعداد تام بالتعاون مع الصين، والعمل على فتح أسواقها للصادرات الصينية والموافقة على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية - WTO - والسماح لها بأن تكون عضوا كامل الامتيازات في المجتمع الدولي. وبافتراض أن التقدم السريع في الصين هو قوة كاسحة ومختلفة فإنه من الصعب مقاومة فكرة أن صعودها يعني ظهور ونشأة قوة عالمية جديدة.

العلاقات الأمريكية الصينية:

عندما زحفت الجيوش الصينية إلى الجنوب لتكمل سيطرتها الشيوعية في عام ١٩٤٩، رحلت السفارة الأمريكية وراء الحكومة القومية برئاسة كان كيشيك إلى تايبي، وبقيت القنصلية الأمريكية بالصين الأم. وكانت حكومة الصين الجديدة في عداء مع السلطات الأمريكية، الأمر الذي أدى بالمسؤولين بالقنصلية الأمريكية إلى الخروج من الصين في بداية عام ١٩٥٠، وأصبح أي محاولة للتوافق بين الصين والولايات المتحدة غير مجدية خاصة عندما حاربت القوات الشيوعية الصينية ووقفت في مواجهة مع القوات الأمريكية وذلك في الحرب الكورية. ومن جانب آخر، وخلال الفترة من ١٩٥٤ حتى ١٩٧٠، تم عقد ١٣٦ اجتماعا على مستوى سفراء البلدين أولا في جنيف وأخيرا في وارسو، وبنهاية الستينيات قرر زعماء البلدين أن تحسين العلاقات بينهما هو في صالحهما وعلى ذلك، ففي عام ١٩٦٩ قامت الولايات المتحدة بتطبيق بعض المعايير التي من شأنها التخفيف من القيود على المعاملات التجارية. وفي ١٥ من يوليه عام ١٩٧١، أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون أن مساعده للأمن القومي - د. هنري كيسنجر - قد قام بزيارة سرية إلى بيجينج (بكين سابقا) لبدء علاقات مباشرة مع القيادة الصينية، وأن الرئيس نفسه قد دُعي لزيارة الصين. وفي فبراير من عام ١٩٧٢، سافر الرئيس نيكسون إلى كل من بيجينج (بكين) هانجزو - Hangzhou - وشينجهاي Shanghia - وبنهاية رحلته أصدرت الحكومتان الأمريكية والصينية بيانًا صحفيًا - Communique - ليعلن أن كلا البلدين ستعملان بجدية نحو الوصول إلى علاقات دبلوماسية طبيعية، ورحبت الحكومة الأمريكية بموقف الحكومة الصينية وأن تايوان هي جزء من الصين وأنه ليس هناك سوى صين واحدة. وقد مكن ذلك التصريح كل من الولايات المتحدة والصين لإزاحة الخلافات بينهما جانبا - ولو لبعض الوقت - والمتعلقة بموضوعات حيوية حول إقامة علاقات طبيعية - تايوان وفتح أبواب التجارة وموضوعات أخرى. وفي مايو عام ١٩٧٣ وبجهود نحو إنشاء علاقات دبلوماسية رسمية بين البلدين فقد

تم إنشاء ـ Liaison office ـ مكتب الولايات المتحدة في بيجين ومكتب للصين في واشنطن العاصمة. وخلال الفترة بين ١٩٧٣ و ١٩٧٨ تم تعيين أمريكان على مستوى عال مثل دافيد بروس وجورج بوش وتوماس جيت وليونارد وودكوك. وفي عام ١٩٧٥ زار الرئيس فورد الصين مؤكدا على اهتمام الولايات المتحدة بتطبيع العلاقات مع بيجين، وبعد انتخاب الرئيس كارتر في عام ١٩٧٧ أعاد التأكيد هو الآخر على تنفيذ البيان الصحفي الذي صدر في شنجهاي والذي كان قد صدر في عام ١٩٧٢، وفي ١٥ من ديسمبر من عام ١٩٧٨ أعلنت كل من الولايات المتحدة والصين بأنهما بصدد إنشاء علاقات دبلوماسية اعتبارا من أول يناير من عام ١٩٧٩. وفي البيان الصحفي المشترك حول إنشاء علاقات دبلوماسية بين البلدين في يناير عام ١٩٧٩، فقد حولت الولايات المتحدة مكتبها من تايبي إلى بيجين، وذلك كاعتراف دبلوماسي بالصين. وقد عزز ذلك من مركز الصين كدولة واحدة وأن تايوان هي جزء منها. من جانب آخر، عزز موقف الولايات المتحدة في تعاملاتها التجارية والثقافية والعقود غير الرسمية مع تايوان، هذه العلاقات مع تايوان دعت إلى العمل على التغييرات اللازمة في القانون المحلي الأمريكي والذي يسمح بالتعامل في علاقات غير رسمية مع تايوان والتي انتعشت نتيجة لذلك.

وبالنسبة للعلاقات الأمريكية الصينية منذ تطبيع العلاقات بينهما، فقد زار نائب الرئيس الصيني ـ دينج زياوي بينج ـ واشنطن في يناير من عام ١٩٧٩ والتي ترتب على هذه الزيارة العديد من الزيارات وحتى الربيع من عام ١٩٨٩ حيث ترتب على ذلك عقد اتفاقيات عديدة ثنائية وخاصة في ميادين العلم والتكنولوجيا والتبادل الثقافي والعلاقات التجارية. ومنذ بداية عام ١٩٧٩ فقد عقدت كل من الولايات المتحدة والصين مئات من المشروعات البحثية وبرامج التعاون وذلك تحت مظلة اتفاقية التعاون في العلم والتكنولوجيا والتي تعتبر أكبر برنامج ثنائي بين البلدين. وفي أول مارس من عام ١٩٧٩ تم إنشاء

السفارتين الأمريكية والصينية بصورة رسمية، وخلال عام ١٩٧٩، فقد تم عقد اتفاقية للتجارة بين البلدين، وقام نائب الرئيس الأمريكي وولتر مونـدال بزيارة للصين في أغسطس عام ١٩٧٩ وذلك ردا على زيارة نائب الرئيس الصيني، وترتب على هذه الزيارة عقد العديد من الاتفاقيات في سبتمبر من عام ١٩٨٠ في الشؤون البحرية وربط حركة الطيران بين البلدين وفي شؤون المنسوجات بجانب العديد من الاستشارات الثنائية. ونتيجة لمثل هذا تم عقد العديد من العقود في عام ١٩٨٠، وأصبح التعامل بين البلدين متسعًا ليشمل العديد من الموضوعات من بينها المشاكل الإستراتيجية الإقليمية والدولية والموضوعات السياسية والعسكرية بما فيها الحد من التسلح ونشاطات كل من منظمة الأمم المتحدة والمنظمات متعددة الجنسيات والشؤون الأخرى المتعلقة. ولكن بعد التوسع الحادث في العلاقات بين البلدين إلا أن سياسة التطبيع بين البلدين هددت في عام ١٩٨١ نتيجة لاعتراض الصين على مد الولايات المتحدة بمبيعات من الأسلحة واسعة الانتشار إلى تايوان. ونتيجة لذلك، زار وزير الخارجية الأمريكي - إلكسندر هيج - الصين في يونيه من عام ١٩٨١ في محاولة للتخفيف من المخاوف الصينية من جراء العلاقات غير الرسمية بين الولايات المتحدة وتايوان.

استمرت المفاوضات بين الجانبين ثمانية أشهر أسفرت عن بيان صحفي للبلدين في ١٧ من أغسطس عام ١٩٨٢. وفي هذا البيان الصحفي الثالث فقد قررت الولايات المتحدة عن عزمها على تخفيض مبيعاتها من الأسلحة إلى تايوان بصورة تدريجية، وعزم الصين على التمسك بحل سلمي تجاه القضية التايوانية، في هذا الوقت قام نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش لزيارة الصين في مايو من عام ١٩٨٢. تبع ذلك العديد من تبادل الزيارات بين البلدين خلال الثمانينات وذلك لتقوية العلاقة بينهما. فقد تم تبادل الزيارات بين كل من الرئيس ريجان والرئيس زاو زيانج خلال عام ١٩٨٤، وفي يوليه من عام ١٩٨٥، سافر الرئيس

الصيني لي زيانيان إلى الولايات المتحدة، وكانت أولى الزيارات من رئيس الدولة الصيني، كذلك زيارة نائب الرئيس الأمريكي بوش الصين في أكتوبر ١٩٨٥ وقام بفتح القنصلية العامة الأمريكية في شنج دو، كذلك تمت زيارات على مستوى المسؤولين في الحكومتين خلال الفترة من ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩، والتي عمقت بزيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش في فبراير من عام ١٩٨٩. وخلال الفترة وقبل ٣ ـ ٤ من يونيه من عام ١٩٨٩، والذي حدثت فيه مأساة تيانانمن ـ Tiananmen ـ كان هناك العديد من تبادل الزيارات الخاصة بالأنشطة الثقافية على جميع المستويات أدت إلى معرفة كل من الصينيين والأمريكان بثقافة الآخر والفنون والأنشطة التعليمية، وكان هناك العديد من المسؤولين في زيارة للولايات المتحدة كل شهر، واستمرت العديد من هذه الزيارات حتى بعد حادث تيانانمن.

تغيرت العلاقات الثنائية بين البلدين بدرجة دراماتيكية وذلك بعد حادث ميدان تيانانمن ـ Tiananmen ـ والذي قامت السلطات الصينية بالقضاء على المتظاهرين في يونيه من عام ١٩٨٩، وترتب على ذلك أن قامت الولايات المتحدة وحكومات دول أخرى بفرض بعض القيود على الصين للتعبير عن سخطها إزاء هذا الحادث والذي اعتبر بأنه خرق فاضح لأسس حقوق الإنسان بين المواطنين الصينيين. وعليه قامت الولايات المتحدة بإلغاء تبادل الزيارات بين المسؤولين مع الصين ومنع تصدير الأسلحة إليها. كذلك قامت الولايات المتحدة بفرض عدد من الجزاءات الاقتصادية على الصين. وفي صيف عام ١٩٩٠ وفي اجتماع مجموعة السبع ـ G7 ـ والذي كان في يوستن، طلبت الدول الغربية بإعادة إصلاح النظام السياسي والاقتصادي بالصين وخاصة في مجال حقوق الإنسان. إن حادث تيانانمن ـ Tiananmen ـ بالصين أدت إلى تعثر العلاقات التجارية بين البلدين، وانخفاض اهتمام المستثمرين الأمريكان للاستثمار بالصين بدرجة كبيرة، كذلك ألغت حكومة الولايات المتحدة برامج الاستثمار والتجارة

التي كانت مقررة فيما قبل وذلك في ٥ ـ ٢٠ من يونيه من عام ١٩٨٩. كذلك تم إصدار قوانين لبعض الجزاءات على الصين وأخرى قرارات إدارية، والأمثلة على ذلك:

ـ إلغاء جميع الأنشطة الجديدة من وكالة التجارة والتنمية الأمريكية وذلك من يونيه ١٩٨٩ وحتى يناير ٢٠٠١ وذلك عندما قام الرئيس كلينتون بإلغاء هذا الحظر.

ـ إلغاء الأنشطة الجديدة منذ يونيه ١٩٨٩ والخاصة بهيئة التأمين الخاصة الأمريكية فيما وراء البحار ـ OPIC..

ـ إلغاء القروض البنكية وكذلك قروض صندوق النقد الدولي للصين إلا فيما يتعلق بالمشروعات الخاصة باحتياجات حقوق الإنسان.

تغيرت العلاقات إلى الأفضل وذلك بعد حادثة قصف السفارة الصينية في بلجراد في مايو من عام ١٩٩٩، وبنهاية هذا العام بدأت العلاقات بين البلدين في التحسن التدريجي. وفي أكتوبر من عام ١٩٩٩، تم الاتفاق بين الجانبين على التعويض الإنساني للأسر التي توفى بعض أفرادها أو أصيبوا نتيجة لهذا الحادث وكذلك بعض التعويضات في الممتلكات الصينية في بلجراد. من جانب آخر، تعثرت العلاقات بين البلدين مرة أخرى وذلك في أبريل من عام ٢٠٠١ عندما اصطدمت طائرة صينية من طراز F-8 مع أخرى أمريكية من طراز EP-3 والتي كانت تطير فوق المياه الدولية جنوب الصين. مرة أخرى بدأت العلاقات بين البلدين في التحسن التدريجي، حيث قام الرئيس الأمريكي جورج بوش في فبراير من عام ٢٠٠٢ بزيارة للصين وقابل الرئيس الصيني زيانج زيمن ـ Jiang Zemin ـ كذلك قام الرئيس الأمريكي بوش باستضافة رئيس الوزراء ـ Premier Wen Jiabao ـ في واشنطن في ديسمبر من عام ٢٠٠٢. بعد ذلك أصبحت السياسة الأمريكية الصينية مستقرة ومتسقة وذلك خلال إدارات

أمريكية ـ ديمقراطية وجمهورية ـ وعملت السياسة الأمريكية على تشجيع الصين إلى الانفتاح الاقتصادي والتكامل مع النظام العالمي. ونتيجة لذلك انتقلت الصين من مرحلة بعد ما كانت منعزلة وفقيرة نسبيا إلى دولة تشارك بدرجة كبيرة في المؤسسات الدولية، وأصبحت كذلك دولة ذات قدرات تجارية فائقة. بينما أن الولايات المتحدة تنظر إلى بناء تعاون إيجابي فعال مع الصين مع علاقات شمولية، إلا أن هناك بعض الشواهد على بعض نقاط الاختلاف وَذلك عندما قابل الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع الرئيس الصيني هو ـ Hu ـ في أبريل من عام ٢٠٠٩ في لندن ـ حيث كان هناك بعض مجالات عدم الاتفاق. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تدعم استقلال تايوان وترفض الخطوات الأحادية الجانب من أي من الجانبين لتغيير الوضع الحالي لتايوان، في نفس الوقت فإن الولايات المتحدة أوضحت أن الخلافات بين البلدين يجب حلها بأسلوب سلمي وبطريقة ترضى عنها شعوب البلدين. من جانب آخر، فإن الصين أوضحت تحوطها تجاه موقف الولايات المتحدة من النظام السياسي في هونج كونج وأن الاستقرار السياسي هو مصاحب للنمو الاقتصادي[١١].

باراك أوباما و هو جين تاو

في كل مرة تحدث فيها ضربة بين بكين وواشنطن حول تايوان أو التبت، فإن وزارة الخارجية أو البيت الأبيض يؤكدان لبكين أن السياسة الأمريكية حول صين واحد لم تتغير، خارجية كلينتون فعلت هذا بعد زيارة رئيس تايوان "لي تنج هوي" المنخفضة المستوى للولايات المتحدة عام ١٩٩٥، والرسميون في إدارة كلينتون يفعلونها كل مرة عندما يدلف الرئيس إلى حجرة "عادة حجرة نائب الرئيس" حيث يتكلم قليلا مع الداي لاما، وبكين تعترض، كما أن الرئيس بوش وفريق سياسته الخارجية فعلوا الشيء نفسه عام ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣. إن قصة سياسة أمريكا حول الصين منذ عام ١٩٧٢ كانت واحدة من قصص النجاح العقلاني لعدد من السنين، لكن في رد الفعل مع ووترجيت واستبدال فورد بنيكسون بفورد، فإن أفضل السنوات قد ولت ومعظم الفوائد من الوفاق الصيني الأمريكي قد جرى حصدها، وآخر صورة من كارتر إلى كلينتون أن بكين غالبا هزمت وتفوقت وقدرت على الاستمرار وصمدت أو خدعت واشنطن. إن المقارنة بين علاقة ريجان وكلينتون مع الصين تكشف عَلى دولة الحزب الصينية، وللغرابة فإن علاقات الولايات المتحدة مع الصين كانت أكثر نعومة تحت إدارة ريجان منها تحت إدارة كلينتون، ليس هذا لأن ريجان كان أكثر اقتناعا تجاه الصين الشيوعية من كلينتون وإنما بسبب البناء العسكري والرسائل الأخرى المتعلقة بالقوة. ريجان فهمته بكين كقائد لن يكون مستعدا للتسليم أو التراجع، ودولة الصين والتي لمدة ألفي سنة قد عرفت متى وكيف تنسحب لجأت لجانب التوفيق مع ريجان، أما مع كلينتون الذي تردد وتذبذب ونقد وتذمر باستمرار في سياسته مع الصين، فإن بكين قد اندفعت ببساطة للمزيد والمزيد[١٢].

صعود الصين والنظر إلى مستقبل سياستها الخارجية:

إن شكل النظام العالمي الجديد في المستقبل يبقي غير واضح، ولكن الصين يمكن أن تقود هذا النظام وتصبح قوة عالمية، والمنطقة المؤهلة لذلك هي شرق آسيا، حيث من المتوقع أنه في غضون عشرين عاما تصبح الصين في مركز هذه المنطقة ولتصبح سوقا واسعا ومهمة لأية دولة أخرى في تبادلها التجاري. وقد تثار تساؤلات عدة في هذا المجال، منها ما مدى تأثير

الصين عند صعودها الاقتصادي على بقية الدول في خلال عشر سنوات؟ كيف ستكون سياسة الصين بعد عشرين عاما بعد أن تصبح القوة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة وبالتالي هيمنتها على شرق آسيا؟ هل ستستمر الصين في الإبقاء على شروط النظام العالمي القائم؟ أم أنها ستكون المحرك لنظام جديد؟ وهل صعود الصين سوف يؤدي إلى كوارث بيئية وأزمات في إدارة التغيرات المناخية؟ ومن الطبيعي فإن لا الصين ولا باقي دول العالم يعلم الإجابة على هذه الأسئلة. ولكن فإن إلقاء الضوء على نمط سياسة الصين في المستقبل عند صعودها سلم التقدم سوف يساعد في إلقاء الضوء للإجابة على هذه الأسئلة. فصعود الصين لا يترتب عليه بالضرورة صدام مسلح، ولكن فإن صعود الصين سيكون تأثيره أعمق وأشمل مقارنة بما حدث عند صعود ألمانيا واليابان مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الأزمنة.

إن الطريق الملتوي للصين في القرن العشرين ينير لنا الطريق للعوامل التي ستشكل سياستها الخارجية[١٣]:

العامل الأول: إدارة المثلث الأمريكي الياباني الصيني، والتوجهات الإستراتيجية والسياسات الاقتصادية التي تتبناها كل دولة من الدول الثلاث. ومن المتوقع أنه سوف تؤثر سياسات واشنطن وطوكيو نحو بكين على فصل الصين بشكل ملحوظ، وسوف يؤثر مسيرة الصين على سلوكهم أيضا نحو بكين. ومن غير المعروف ما إذا كانت العواصم الثلاث ستعرض الحكمة لإدارة المثلث بشكل جيد.

العامل الثاني: التطورات ضمن تلك المواقع، حيث تتقاطع مصالح القوى الرئيسية، وهذا إلى حد كبير خارج سيطرة الصين. فقد تدفع المصالح الأمنية الصينية رد فعل يحدث صراعا مع أحد القوى الرئيسية الأخرى، فتايوان أو كوريا أو منطقة التبت/ الهملايا/ جنوب آسيا من الأماكن الواضحة للقلق. وخلال السنوات العشرين القادمة أو ما بعدها، يحتمل أن تتوحد كوريا، مثل هذا الحدث سيحول البيئة الإستراتيجية الآسيوية. والتوجه الإستراتيجي

لكوريا متحدة ومستقلة سيكون له تأثير كبير على كافة أنحاء المنطقة. وأيضا، داخل آسيا من أفغانستان عبر الجمهوريات الآسيوية المركزية إلى منغوليا والشرق الأقصى الروس، ستصبح نقاطًا مركزية حادة جدا من منافسة القوة العظمى. وستكون مصالح الصين مرتبطة بدرجة كبيرة بنتيجة هذه المنافسة وسيستهلك قدرا كبيرا من الاهتمام، وسيؤثر بشدة على علاقات الصين مع روسيا والهند وإيران - لكن غير معلوم في أي اتجاه.

العامل الثالث: النمو المحتمل في قدرة الدولة الصينية، لكن النمو يُحتمل أن يكون بطيئا ويمكن انعكاسه بسهولة. ومن غير الواضح كيف سيستعمل زعماء الصين قدرتهم المتزايدة. فانهيار الاتحاد السوفيتي والكساد المطول في اليابان والكارثة الاقتصادية في أندونيسيا في عام ١٩٩٧، تعتبر رسائل للتذكير بأن النمو الاقتصادي لا يجب أن يُفترض في أي مكان. ونتائج حدوث أزمة اقتصادية في الصين أمر غير متوقع.

العامل الرابع: نتائج السياسة الخارجية المجهولة لتكامل الصين في الاقتصاد الدولي. وفعلا، فقد السياسة الخارجية جدا، خصوصا إذا قرر زعماء الصين أن يبدؤوا تكاملا أعمق في المستوى من خلال عضوية منظمة التجارة العالمية. ولكن زعماء الصين على ذلك سيكسبون أيضا صوتا أكبر في الشؤون الاقتصادية والسياسية الدولية.

العامل الخامس: حقيقة أن إذلالات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الكارثية من المحتمل أن يكون لها تأثير أقل على قرارات السياسة الخارجية. فالزعماء يتقدمون للأمام، ولم يعايشوا عهد الإذلال، لكن مثل هذه الذكريات تبهت بصورة بطيئة جدا. فالقومية المعقدة للقرن العشرين، المتضررة حتى الآن متلهفة للانضمام إلى العالم، ومن المحتمل أن يؤدي إلى شكل مختلف من القومية لم تحدد معالمها بعد.

العامل السادس: ومن المحتمل أكثر أهمية من أي من العوامل الأخرى، سيكون نوعية زعماء الصين وطبيعة حكمهم المحلي، هل يتجنبون الإغراء لتوحيد بلادهم من خلال قومية عسكرية أو حازمة؟ هل سيبدؤون عملية الدمقرطة؟ هل سيدخلون حكم القانون؟ هل ينضمون إلى نظام اقتصادي دولي مفتوح بالكامل؟ ما التوازن الذي سيطرقونه بين الأهداف المتعارضة جدا من الاستقرار، والنمو، والعدالة، والفرص المتزايدة للمشاركة السياسية؟ هل يتحملون تنوعا ثقافية ويستمدون من مواهب الأقليات العرقية في بلادهم؟ هل سيكونون قادرين على إدارة التوترات التي يخلقها نمو متفاوت في الدخل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية البعيدة؟ هل يطورون جامعات البراعة الدولية ويكافئون الإبداع؟

هنا يظهر الغموض الأعظم حول السياسة الخارجية الصينية. ما لم تحكم الصين بشكل كفء ويستجيب زعماؤها بحكمة إلى التحديات المحلية الرهيبة، فلن يستطيع الزعماء أن يتابعوا مجرد الأحداث في البلاد أو في الخارج. والصين محكومة بشكل ضعيف ستكون مصدر عدم استقرار إقليمي وستشكل الصعوبات على العالم. لكن إذا كانت الموارد المتزايدة وحكمة زعمائها وذخيرتها الفنية الأوسع من الإستراتيجيات تمكنهم من حكم مجتمعهم بشكل جيد، فمن المحتمل أن يتصرفوا بمسؤولية في الشؤون الدولية. لقد أصبحت الصين لاعبا رئيسيا على المسرح العالمي، وكل القوى الرئيسية سيكون لها تأثير في حكمها الرشيد في القرن الحادي والعشرين.

وباختصار، فإن الصين نمت قوية فيما بقيت كدولة إمبريالية وهي تهدد تايوان، تسجن الديمقراطيين، تجعل ميانمار دولة تابعة، تشن حربا عتيقة على الدين في التبت، تغلق مواقع الإنترنت، ترفض التفاوض لتسوية قضية الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي. هذه الإمبراطورية القمعية لا يمكن أن تكون مستقرة في حالة ارتياح ورضا مع نشاطها وفعالياتها الاقتصادية

والاجتماعية أو صديقا للولايات المتحدة أو لجيران الصين. أما الصين الثانية، فستكون صينا أقل تحكما وأكثر تساهلا مما هي عليه الآن، ومعظم سكانها من صغار السن الذين لم تحركهم مظهريات النظام الشيوعي، وهذا القطاع من السكان يؤكد ويركز على الأسرة والثقافة والحياة الاقتصادية أكثر منها على الدولة. هذه الصين (كما اعتقد بعض الكُتاب)[١٤] سوف تأتي للوجود لتنتهي وتقضي على حكم الإمبراطورية الصينية، الصين كفيدرالية ديمقراطية يمكن أن تكون قوة قيادية في العالم ومشاركا مفيدا في آسيا لعقود قادمة. ولنتذكر أن التقليد الصيني يعطي ثورات أخرى غير الأوتوقراطية بما فيها العبء الإنساني للكونفوشيوسية، وعكس الأوتوقراطية توجد كذلك الفكرة "الداوية" في شعاراتها والتي توجد فيها الحكمة المشهورة " إن الحكماء يتكلمون أقل، أما هؤلاء الذين يتكلمون كثيرا فنادرا ما تكون لديهم حكمة".

ماو تسي تونغ